



يمكن للعالم العمل الآن لمنع تسرب نفطي كارثي في البحر الأحمر

٢٢ أبريل ٢٠٢٢ م

عائمة قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن، تتدهور حالة الناقل الضخمة صافر بشكل سريع، حاملة أربعة أضعاف كمية النفط التي تسربت من إكسون فالديز. إن السفينة معرضة لخطر تسرب نفطي ضخم وشيك، والذي من شأنه أن يخلق كارثة إنسانية وإيكولوجية تتركز في بلد أنهك بأكثر من سبع سنوات من الحرب. سيؤدي هذا التسرب إلى أضرار بيئية دائمة وتكاليف اقتصادية عميقة في جميع أنحاء المنطقة. كما سينتج عن تعطل حركة الشحن عبر مضيق باب المندب وقناة السويس خسائر تجارية تُقدَّر بمليارات الدولارات يومياً.

في ١١ مايو، ستستضيف كلاً من مملكة هولندا والأمم المتحدة مؤمراً لتعهدات المانحين في لاهاي لدعم الخطة المنسقة عبر الأمم المتحدة لإنهاء هذا الخطر. ستكون تعهدات المانحين بوقتها فاعل أساسي لتنفيذ الخطة قبل فوات الأوان. إن استثمار عشرات الملايين من الدولارات الآن سيوفر عشرات مليارات الدولارات في المستقبل.

ثمن تسرب كمية هائلة من النفط

تُقدَّر تكلفة التنظيف وحدها بمبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي.

سيدمر الانسكاب الضخم مجتمعات الصيد وأسره على ساحل البحر الأحمر اليمني - لكل نصف مليون شخص يعملون في صيد الأسماك، هناك ١,٧ مليون عائل - يمكن أن تنتهي مائتي ألف سُبُل معيشية على الفور، كما ستتعرض المجتمعات بأكملها للسموم التي تهدد الحياة.

يمكن أن يُخلِّق هذا الانسكاب النفطي الكبير مينائي الحديدية والصليف المجاورين - وهما ميناءين مهمين لجلب الإمدادات الغذائية والوقود والإمدادات المنقذة للحياة إلى بلدٍ يحتاج فيه ١٧ مليون شخص للمساعدات الغذائية.

إن التأثير البيئي لتسرب نفطي كبير على المياه والشعاب المرجانية وأشجار المانغروف التي تدعم الحياة على ساحل اليمن، والبحر

خلفية

تم صناعة صافر كناقلة نفط ضخمة في عام ١٩٧٦م ليتم تحويلها بعد عقد من الزمن إلى وحدة تخزين وتفريغ عائمة (FSO)، ترسو الناقل صافر على بعد حوالي ٤,٨ ميلاً بحرياً قبالة ساحل محافظة الحديدة في اليمن. تحتوي السفينة على ما يقدر بنحو ١,١٤ مليون برميل من النفط الخام الخفيف.

تم تعليق عمليات الإنتاج والتفريغ والصيانة للناقلة في عام ٢٠١٥م بسبب النزاع. نتيجة لذلك، تدهورت السلامة الهيكلية لصافر بشكل كبير. تشير جميع التقييمات إلى أن السفينة غير قابلة للإصلاح، كما أن خطر تسرب النفط منها بسبب الأضرار الهيكلية أو الانفجار أصبح وشيكاً لأن الأنظمة اللازمة لضخ الغاز الخامل في الناقل توقفت عن العمل في عام ٢٠١٧م.

سيتجاوز هذا التسرب النفطي الهائل القدرة والموارد الوطنية على التعامل معه بالفعالية اللازمة.



ناقلة النفط العائمة «صافر»، ٢٠١٩م. ملكية الصورة: مؤسسة حلم أخضر.

تعاونياً التزمت فيه السلطات القائمة في صنعاء بتسهيل نجاح المشروع. تتألف هذه الخطة من مسارين مهمين:

• تركيب وحدة عائمة بديلة على المدى الطويل الأجل وتكون ذات سعة تخزينية تعادل الناقلات العائمة صافر خلال فترة ١٨ شهراً.

• مع الوضع شديد الخطورة الذي لا يحتمل انتظار وصول ناقلات بديلة، سيتم القيام بعملية طوارئ عاجلة مدتها أربعة أشهر من قبل شركة إنقاذ بحرية عالمية لوقف التهديد الفوري من خلال نقل النفط من على الناقلات صافر إلى سفينة مؤقتة بشكل آمن.

في ٦ مارس، نظمت الأمم المتحدة مهمة إلى مدينة الحديدة ومحطة رأس عيسى بالقرب من المكان الذي ترسو فيه الناقلات صافر لمناقشة الاقتراحات مع السلطات المحلية، التي كانت داعمة للخطة. وأكد الخبراء التقنيين في البعثة خطر حدوث الكارثة في أي وقت.

دون تمويل المانحين، نقترب أكثر من الكارثة

لا يمكن تنفيذ الخطة دون تمويل المانحين. ستستضيف مملكة هولندا والأمم المتحدة مؤتمراً لتعهدات المانحين لدعم الخطة التشغيلية الأمامية في لاهاي بتاريخ ١١ مايو.

بدءاً من نهاية شهر سبتمبر، ستجعل الأمواج المضطربة والرياح العاتية هذه العملية الطارئة أكثر خطورة مع احتمالية زيادة خطر تفكك الناقلات. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعهدات المانحين بحيث يمكن أن يبدأ العمل في النصف الثاني من مايو لإكمال العملية التي استمرت أربعة أشهر قبل بدء موسم التقلبات المناخية.

الانتظار إلى ما بعد ذلك يمكن أن يؤدي إلى الكارثة كان يستطيع العالم تجنبها.

الأحمر بشكل عام، ستكون شديدة. يمكن أن تتأثر المملكة العربية السعودية، إريتريا، جيبوتي والصومال. كما يمكن أن يتم إغلاق محطات تحلية المياه على ساحل البحر الأحمر، وقطع مصادر المياه العذبة عن ملايين الناس. سيقوم هذا التسريب أيضاً بتلويث الهواء على نطاق واسع، مما يؤثر على ملايين الأشخاص.

من الممكن أيضاً أن تتعطل حركة الشحن الحيوية عبر مضيق باب المندب إلى البحر الأحمر لفترة طويلة، مما سيتسبب بخسارة مليارات الدولارات في اليوم الواحد. ستتأثر السياحة في البحر الأحمر حتى شواطئ مصر التي تبعد مئات الكيلومترات عن التسريب.

الخطة المنسقة أممياً لإنهاء التهديد

في سبتمبر ٢٠٢١م، قامت الإدارة العليا للأمم المتحدة بإصدار تعليمات للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، ديفيد جريسل، للقيام بقيادة أمة واسعة النطاق لجهود معالجة التحدي الذي تفرضه الناقلات صافر، تنسيق جميع الجهود للحد من التهديد وكذلك تعزيز خطط الطوارئ في حال حصول تسرب النفط الكارثي. تأتي هذه الجهود تبعاً لجهود سابقة لمعالجة تهديد الناقلات صافر في بيئة ذات طابع سياسي فرضها النزاع.

بعد أشهر من المناقشات مع جميع الجهات المعنية، قامت الأمم المتحدة بتنسيق خطة تشغيلية لمعالجة التهديد. لتشكيل هذه الخطة، عملت الأمم المتحدة عن كثب مع حكومة اليمن في عدن، والتي تدعم المبادرة.

كذلك لدى السلطات القائمة في صنعاء، التي تسيطر على المنطقة التي تقع فيها السفينة، موقفاً داعماً أيضاً حيث وقعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في ٥ مارس. تضع مذكرة التفاهم إطاراً

التكلفة

٧٩,٦ مليون دولار أمريكي مطلوبة لتنفيذ العمليات الطارئة

العمليات الطارئة تشمل: عملية الإنقاذ (٣٥ مليون دولار أمريكي)؛ تطهير أجزاء الناقلات صافر لجعلها آمنة لعملية للإنقاذ (٥ ملايين دولار أمريكي)؛ أجرة ناقلات نفط ضخمة لحمل النفط لمدة ١٨ شهراً (١٤ مليون دولار أمريكي)؛ التأمين، الطاقم والصيانة لمدة ١٨ شهراً (١٢ مليون دولار أمريكي)؛ بالإضافة إلى الأنشطة التحضيرية التي تشمل إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية، صندوق الطوارئ، التوظيف، التكاليف التشغيلية والدعم الإداري.

إن توفير ناقلات بديلة أو قدرة تخزين مناسبة أمر بالغ الأهمية لنجاح الخطة. الأعمال الفنية المرتبطة بتحديد الميزانية قيد التنفيذ. لكن القرارات التي سيتم اتخاذها حول الحلول طويلة المدى ستؤثر على هذه الميزانية.

الميزانية للعمليات ذات المسارين في حال تركيب وحدة تخزين وتفريغ عائمة بعد ١٨ شهراً ستبلغ ١٤٤ مليون دولار أمريكي، تشمل ٧٩,٦ مليون دولار أمريكي للعمليات الطارئة.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

راسل جيكي، كبير مستشاري الاتصال للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، geekie@un.org